خطاب صاحب الجلالة
إلى القمة الإسلامية الثامنة بطهران

وجه صاحب الجلالة الملك الثاني، رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي خطابا الى القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي انعقدت من 8 الى 10 شعبان 1418 هجرية، موافق 9 الى 11 دجنبر 1997.بالعاصمة الإيرانية طهران .

وفيما يلي النص الكامل للخطاب الملكي الذي تلاه السيد عبد اللطيف الفيلالي الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب الجلالة،

أصحاب الفخامة ،

أصحاب السمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السادة والسيدات،

بفيض من مشاعر المحبة والإخاء يسعدني أن أخاطب قادة الشعوب الإسلامية الشقيقة بما يجيش به خاطري من مشاعر الأخوة والتقدير لهذا الجمع المبارك الملتئم في القمة الاسلامية الثامنة .

وبهذه المناسبة يطيب لي أن أتوجه إلى قائد الجمهورية الإسلامية المعظم ولفخامة رئيسها السيد محمد خاتمي وللحكومة والشعب الايرانيين بتحية الاكبار والاعتبار للجهود التي بذلوها جميعا كي ينعقد هذا المؤتمر في أحسن الظروف وتتوافر له أسباب النجاح والتوفيق.

وكم كانت رغبتنا وعزمنا موفورين بمشيئة الله لحضور هذه القمة الإسلامية الثامنة لتبادل الرأي وتجديد العهد مع أشقائنا رؤساء وقادة الدول الإسلامية، وكذلك للتعبير للقيادة الإيرانية عن مشاعرنا الأخوية تجاه الشعب الإيراني الذي هو من أعرق الشعوب حضارة وازدهارا تاريخا وتعلقا بالإسلام، ومن أقدرها على تحقيق النهضة المرجوة والمعززة للصف الإسلامي. إلا أن موانع ظرفية حالت دون تحقيق تلك الرغبة وإمضاء ذلك العزم.

أصحاب الجلالة والفخامة واالسمو،

حضرات السادة،

لقد انصرمت ثلاث سنوات على عقد القمة السابعة بمدينة الدار البيضاء تلك القمة التي تشرف المغرب باحتضانها واتخذت فيها جملة من القرارات الحازمة في سبيل إعداد الأمة الاسلامية للإسهام مع الأسرة الدولية في إرساء نظام عالمي جديد مبني على المساوات بين الشعوب والدول والتقيد بالشرعية الدولية .

وقد تميزت هذه السنوات الثلاث بتغيرات عالمية عميقة وتقلبات مفاجئة أملت علينا ضرورة مواجهتها بأكثر ما يمكن من الترشيد لحفظ التوازن والانفتاح على التطور والتعامل مع التكتلات الاقتصادية وتيارات العولمة الزاحفة باطراد حتى نضمن لشعوبنا أكثر ما يمكن من حظوظ النجاح ورفع التحديات ولا بد من التنويه في هذا السياق بما اقترحته الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة بإسلام أباد في بحر هذه السنة من محور أساسي لعملها وهو إعداد العالم الاسلامي لولوج القرن الواحد والعشرين بكل استعداد لاستيعاب مظاهر التطور التكنولوجي والتقدم الحضاري في جميع المجالات .

وعلى الرغم من كوننا لسنا في مقام المستعرض أو المقرر لما بذلته

المظمة خلال هذه السنوات الثلاث المنصرمة من جهود وما قامت به القمة السابعة من أعمال، فإننا نرى من المناسب أن نشير إلى قضايا معينة أخذت من اهتمامنا وطاقاتنا ما تستحقه من جهد ومثابرة .

لقد ظلت قضية القدس الشريف وقضية فلسطين في مقدمة اهتمام المؤتمر الإسلامي التي دأبت كذي قبل على دعم مطالبة الشعب الفلسطيني بحقوقه الكاملة في إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه وبعاصمتها القدس الشريف، ودعمه في نضالها من أجل ممارسة كامل حقوقه السياسية والوطنية الثابتة في ظل سلام عادل وشامل قائم على الشرعية الدولية وعلى ما أبرم في مدريد وأسلو وواشنطن من عهود وأوفاق.

وهكذا ساندت منظمة المؤتمر الإسلامي عملية السلام في الشرق الأوسط من منطلق تلك الأوفاق والعهود المبرمة في اللقاءات المنوه بها. إلا أن هذه العملية لم تلبث أن توقفت في جميع مساراتها نتيجة تعنت الحكومة الإسرائيلية الحالية، وتملصها وتخليها المطلق عن الالتزامات التي تعهدت بها ومضت في الاتجاه المعاكس للسلام بإقامة المزيد من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، ولا سيما في مدينة القدس الشريف التي عملت باستمرار على تهويدها وسلخها عن هويتها، بل تمادت في نفس الاتجاه بحفر نفق تحت الحرم الشريف نجمت عنه مضاعفات مؤلمة الأمر الذي حدا بنا بصفتنا رئيسا للقمة السابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وللجنة القدس إلى مكاتبة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة مستنكرين هذا العمل الاستفزازي داعين إياه إلى اعتماد خطابنا وثيقة رسمية للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن وتعميمه على هذا الأساس حتى يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في إحقاق الحق والوقوف ضد أي إجراء يمس الحقوق العربية والإسلامية المشروعة.

كما واصلنا اتصالاتنا في هذا الشأن مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ومع حاضرة الفاتيكان.

لقد كان على المنظمة والحال هذه أن تتخذ الموقف الحاسم والملائم لمواجهة ذلك التعنت، فعملنا في نطاق لجنة القدس، التي أتشرف برئاستها، على اتخاذ عدة قرارات أكدت الموقف الثابت تجاه قضية القدس الشريف وحثت الدول الإسلامية التي كانت قد شرعت وفي إطار تفعيل عملية السلام في إقامة علاقة مع إسرائيل على إعادة نظرها في تلك العلاقة إلى أن تنفذ الاتفاقيات والإلتزامات التي توصلت إليها الاطراف المعنية بعملية السلام.

ودعما لصمود سكان القدس وتمكينهم من مواجهة ما تخطط له إسرائيل من تهويد كامل للمدينة المقدسة وتوفيرا للدعم المادي للحفاظ على المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى، فقد تم بمبادرة منا، ومباركة من جميع الدول الأعضاء، تأسيس وكالة بيت المال للقدس الشريف، كما تم إقرار نظامه الأساسي وعينا له المدير المساعد ووضعنا رهن إشارته مقرا للعمل مجهزا بكل ما يعينه على الشروع في إنجاز مهمته والنهوض بمسؤوليته.

وكانت فترة رئاستنا للقمة السابعة أيضا فترة انشغال بقضية البوسنة والهرسك وهي قضية ألقت على كاهل منظمة المؤتمر الإسلامي مسؤولية خاصة واقتضت جهودا متوالية بذلتها المنظمة عبر المؤتمرات والاجتماعات المتوالية.

ولا شك في أن الدور الذي نهض به فريق الدعم الإسلامي لحشد المساعدات الخيرة من أجل دعم البوسنة من لدن الدول الاسلامية الاعضاء كان له نتائجه المرجوة في مجالات الإعمار والإنعاش الاقتصادي، وإعادة التأهيل الاجتماعي لهذا البلد الإسلامي الفتي.

ولا بد من الاشارة من باب التنويه بالدور الذي قامت به منظمة المؤتمر الاسلامي في المساعدة على التوصل إلى اتفاقية السلام النهائية بين الجبهة الوطنية لتحرير مورو من جهة وبين حكومة جمهورية الفليبين من جهة ثانية بعد انشغال من لدن منظمة المؤتمر الإسلامي بهذه القضية على مدى العشرين سنة الماضية. ويعد هذا الاتفاق المنوه به مثلا إيجابيا لمساعي منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال الدفاع عن حقوق الجماعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في إطار احترام سيادة تلك الدول والالتزام بمبادئ القانون الدولي. ونحن نعلم أنه ماتزال هناك أقليات مسلمة أخرى تتطلب نفس الجهود وتستحثنا على بذل نفس المساعي لحماية هويتها الدينية والثقافية، ودعم ممارسة حقوقها الاجتماعية والإنسانية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

حضرات السادة،

لا شك في أن قيام منظمة المؤتمر الإسلامي منذ أكثر من ربع قرن كان استجابة حكيمة ومباركة لمتطلبات رفع التحديات التي واجهت عالمنا الإسلامي، علما منا جميعا بأن رفع تلك التحديات وإحلال الأمة الإسلامية مكانها اللائق بها، لن يتم بغير إقرار مبادئ التضامن والتعاون والتشاور والتنسيق بين الدول الإسلامية وحكوماتها في الشؤون ذات الاهتمام المشترك.

وأمام المتغيرات المتلاحقة التي يشهدها عالمنا منذ انتهاء الحرب الباردة، وبروز التكتلات الإقليمية، أصبحت منظمتنا مطالبة بتوطيد الثقة، ومد جسور الحوار والتعاون فيما بين أعضائها، من منطلق ضرورة توفير مناخ ملائم للتضامن الإسلامي الحق، ودعم قدرات شعوبنا على مواجهة ما قد يتهدد مصالحها من مخاطر وتحديات. وغير خاف على أحد أن البعد

الاقتصادي للتضامن الإسلامي يظل في مقدمة الأولويات، لذلك يجب على منظمة المؤتمر الإسلامي أن تولي البعد الاقتصادي الأهمية الحيوية ضمن نشاطها المتواصل لإيجاد آليات للانفتاح بين الشعوب الإسلامية على بعضها البعض تجاريا واقتصاديا. فهذا الانفتاح سيظل من أقوى العوامل على خلق تواصل فعلي وتقارب عملي وإيجاد مصالح مشتركة بين أعضائها جهويا وإقليميا، ولا سيما في مناخ عالمي تتزايد فيه مظاهر التكتل والعولمة الاقتصادية، وأن التجربة التي اكتسبتها المنظمة ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية وعملها الدائب في مساعدة البلدان الإسلامية لتطوير البنيات الاقتصادية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها، ليبعث على التفائل ويسمح لمنظومة المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتحقيق المزيد من الإنجازات على أساس نهج استراتيجية من التكامل الاقتصادي التدريجي المبني على روح التضامن الإسلامي.

إن تقويم المنجزات التي حققتها المنظمة والنظر إلى آفاق المستقبل ليوقفنا اليوم على ضرورة تفعيل دور المنظمة والرفع من مردوديتها لخدمة مصالح الأمة الاسلامية. ولهذا الغرض قام فريق من الشخصيات البارزة بمقتضى قرار اتخذه مؤتمر القمة السابع بتقديم تقرير شامل عن الوضعية الحالية للمنظمة يستهدف التطوير لأساليب عملها وتفعيل إمكاناتها ولذلك سيكون من المفيد أن يبت في شأن هذه الاقتراحات والاصلاحات ما دامت تدخل في إبطار توجيهات قادة الامة الاسلامية وفي مقدمة ما يتعين موارد النظر فيه حل مشكلة قلة موترد المنظمة والتأخر في تسديد مساهمات الالزامية في ميزانية الامانة العامة والاجهزة المتفرعة عنها بما يضمن استمرار المنظومة المؤسساتية لمنظمة المؤتمر الاسلامي في أداء رسالتها على أفضل وجه ممكن.

وفي الختام أود أن أعبر مجددا عن عميق امتناني لإخواتي ملوك ورؤساء الدول الإسلامية الذين لقيت منهم كامل التفهم والدعم خلال رئاستي لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما لا يفوتني أن أنوه في نفس السياق لما قام به معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي السابق السيد حامد الغابد وما يقوم به معالي الأمين العام الحالي السيد عز الدين العراقي من جهود بذلت وتبذل باستمرار معبرة عن الكفاية التي تحليا بها في إدارة شؤون المنظمة، وعلى التفاني في إنجاح مهمتها، مما جعلها تواصل مسيرتها بإرادة ثابتة وحكمة عالية، داعيا الله العلي القدير أن يوفقنا جميعا لخدمة أمتنا الإسلامية وتحقيق تضامنها الأمثل في ظل الرخاء والازدهار لشعوبها حتى تعطي لصورة الإسلام الوجه الحقيقي من خلال أخلاقياتها في التفاهم والتعايش وتحقيق السلام امتثالا لقوله تعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون".

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط
في يوم الجمعة 4 شعبان 1418 هجرية
موافق 5 دجنبر 1997.
الحسن الثاني
ملك المغرب